SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.21 NO. 2 2022
DOI: 10.51984/JOHS.V21I2.2191

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

القواعد اللغوية والاستعمال، دراسة في ظاهرة الحذف. حذف المضاف أنموذجًا.

عادل محمد يوسف الناجم

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

اهتمت اللسانيات الحديثة بدراسة اللغة في الاستعمال، وأدى هذا النهج إلى نتائج استلزمت إعادة النظر في بعض الظواهر النحوية، حيث أصبح جليًا اعتماد بعض الأحكام اللغوية على منطق لا يتواءم مع منطق اللغة الطبيعية، ولم يكن النحو العربي بمنأًى عن هذه الظاهرة، خاصة في مراحله التي أعقبت مرحلة النشأة مع العلماء الأوائل، كما كان للظروف التي نشأ فيها النحو العربي والسياق الثقافي الذي ساد تلك المرحلة، دورٌ بارزٌ في صياغة النظرية النحوية، التي تُمثل نقطة بارزة في الدرس اللغوي بشكل عام، من جهة أخرى كان الاستعمال اللغوي كثيرًا ما يصطدم بتلك القواعد كاشفًا الوجه الآخر للغة(الاستعمال)، الذي لم تتمكن القواعد من حصره وفق قوانينها، ما نتج عنه تباين بين القاعدة والاستعمال، ظهر واضحًا في مجالات تحليل النصوص في التراث العربي، وبخاصة تفسير القرآن الكريم مجال هذه الدراسة. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتبيّن جانبًا مهمًا في الدرس اللغوي، حيث تتبدى إشكالية البحث في التساؤل التالي: إلى أي مدى استطاعت القواعد النحوية في التراث العربي أن تتضمن قواعد للاستعمال؟ بعبارة أخرى: هل تمكن النحو من حصر الاستعمال بوصفه جزءًا أصيلًا في التداول اللغوي؟ تبدو الإجابة عن هذا السؤال بشكل قاطع عسيرة بسبب المسافة بين الظاهرتين، فلم يكن بالإمكان تقعيد الاستعمال وتأطيره في قواعد محدّدة لارتباطه بجوانب أخرى خارج لغوية، كما أنّ بعض القواعد تقبل كثيرًا من أوجه التأويل، هذه الظاهرة(التأويل) التي ارتبطت بمتلقي اللغة وبكفاءته وليس بمنتجها، لم تكن حاضرة في النحو العربي بما يكفل توافق القواعد مع الاستعمال، ومن ثم الحد من عملية التوسع في التأويل والتوسع في تعدد القراءات، وهو ما كشفت عنه النظريات التي اهتمت بالاستعمال في الدرس اللساني الحديث.

الكلمات المفتاحية:

ظاهرة الحذف
الاستعمال اللغوي
القواعد النحوية
كثرة الاستعمال
ظواهر اللغة الجزئية

Grammar and usage, a study in the phenomenon of deletion. Delete the added form.Adel mohamed al najem

Adele Mohammed Yousef Ennajeme

Department of Arabic Language, College of Arts, Sebha University, Libya.

A B S T R A C T

Modern linguistics were interested in the study of language in use, and this approach led to results that necessitated a review of some grammatical phenomena, where it became clear that some linguistic provisions relied on a logic that was not in line with the logic of natural language, and Arabic grammar was not immune to this phenomenon, especially in its post-emergence stages with the early scholars, and the circumstances in which Arabic grammar and the cultural context that prevailed at that stage arose also played a prominent role in the formulation of grammatical theory, On the other hand, linguistic use often encountered these rules, revealing the other side of the language (use), which the rules were unable to limit to its laws, resulting in a discrepancy between rule and use, which was evident in the areas of text analysis in the Arab heritage, in particular the interpretation of the Qur'an in the field of this study. From this point of view, this study came to show an important aspect of the linguistic lesson. The problem of research is illustrated by the following question: to what extent have the grammars in the Arab heritage included rules for use? In other words, has grammar been able to limit use as an inherent part of linguistic circulation? The answer to

Keywords:

The phenomenon of deletion
Linguistic use
Grammar
Frequent use
Partial language phenomena.

*Corresponding author:
E-mail addresses: Ade.annajem@sebhau.edu.ly

Article History : Received 03 August 2022 - Received in revised form 25 September 2022 - Accepted 09 October 2022

this question categorically seems difficult because of the distance between the two phenomena, as it was not possible to restrict the use and frame it in specific rules because it is linked to other aspects outside the language, Furthermore, some rules accept many interpretations. This phenomenon (interpretation), which is linked to the recipient of the language and his competence and not to its producer, was not present in Arabic grammar in a way that would ensure the rules are consistent with usage, and thus limit the process of expanding interpretation and expanding the multiplicity of readings, which is what the theories that were concerned with usage in modern linguistic study revealed.

المقدمة

ظاهرة الحذف بين البنية والاستعمال وبين الإجراء في التراث اللغوي العربي:

لا شكّ في أن ظاهرة الحذف في التركيب من الظواهر التي لا تكاد تخلو منها لغة من اللغات الإنسانية[i]، فهي بنية من بنى اللغة تتعلق في تحققها، كونها ظاهرة جزئية، بمستوى الاستعمال، وقد وصف العلماء العرب ظاهرة الحذف في ثنايا مؤلفاتهم، وخصوها بالدراسة والتحليل للوصول إلى قواعد الاستعمال التي تحكمها، ويظهر من خلال النظر أن ظاهرة الحذف تتعلّق بعنصرين في عملية الاتصال، وهما: الاستعمال اللغوي في الموقف الاتصالي الفعلي كما سيتضح من نصوص سيبويه وبعض النحويين، وهو ما لا يمكن التنبؤ بثبات ظواهره، كما يبدو أنّ ظاهرة الحذف في التركيب مرتبطة بمجموعة من العناصر التي لا تنتمي، في غالبيتها، إلى نظام اللغة(القواعد) الداخلي(التركيبي)، وإنما إلى نظام خارجي، يتمثل في مستعمليها والمواقف الفعلية للكلام، أمّا العنصر الثاني فهو عنصر القصد، الذي كان حاضرًا في كثير من نصوص علماء التراث صراحة وتلميحًا كما سيتبين، وقد أشار بعض اللغويين حديثًا، أثناء حديثهم عن عدم اهتمام النحويين بمعرفة قصد المتكلم في بعض السياقات، إلى دور غياب تلك المعرفة على تعدد الاحتمالات في المعنى، الناتج عن اختلاف تصورهم للفهم[ii] ، وعليه فإن العوامل المتحكمة في ظاهرة الحذف، يبدو أنها، عوامل خارج لغوية، ومن الظواهر المهمة التي يمكن ملاحظتها في التراث العربي بخصوص ظاهرة الحذف، ما يتعلق بالجانب الإجرائي الذي نحاول الكشف عنه في مجال تفسير القرآن، حال ممارسة علماء التفسير للكشف عن المعاني في سياقات الحذف، حيث يلاحظ وضوح الارتباط بين الظاهرة ومستوى تحليل النص، ويمكننا صياغة استنتاج أوّلي يُظهر أن ثمة غموض يكتنف مستوى التحليل لظاهرة الحذف في التركيب القرآني، أتاح تعدد الاحتمالات التركيبية في القرآن الكريم.

وضع العلماء العرب بعض الضوابط لظاهرة الحذف، اختزلها ابن حني في قوله" حذفتِ العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة, وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه, وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[iii]، ويضمَنُ (الدليل)، بحسب تعبير ابن جني، نجاح عملية التواصل والفهم بين المتخاطبين، ويؤكد ابن يعيش مسوّغات الحذف بقوله:" اعلم أن المضاف قد حذف كثيرًا من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يُشْكِل، وإنما سوّغ ذلك الثقةُ بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينةِ حالٍ أو لفظٍ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا"[iv]، فحذْفُ المضاف مبني في تسويغه على عدم الإشكال، وهذا شرط تداولي لا يمكن الاستغناء عنه في عملية الفهم بين المتخاطبين، وما يُسوّغ عدم الإشكال: الثقة بعلم المخاطب؛ لأن مدار الأمر في عملية التخاطب على المعنى الذي يجب أن يصل إلى المخاطَب، بحيث يجب على المتكلم أن يضمن اشتراك المخاطَب معه في الأعراف اللغوية التي تضمن نجاح عملية الاتصال وفهم المخاطَب للمعنى، فالمعرفة المسبقة للمخاطب عنصر مهم في فهم مقصد المتكلم، ويرتبط تعليل النحاة لسبب وجود ظاهرة الحذف في الكلام بمقاصد المتكلمين؛ ذلك، بحسب تعبير ابن يعيش، لأن:" الحذف من باب الإيجاز والاختصارِ"[v]، وعنصرا الإيجاز والاختصار من المبادئ المهمة في الدرس اللغوي العربي، وهي كذلك من العناصر التي لها أهميتها في تحليل المحادثة والحوار في الدراسات اللغوية الحديثة[vi]، فقد ركّزت على الجوانب التداولية لعملية الاتصال، وممّا يظهر من أقوال علماء التراث جواز ظاهرة الحذف متى عنّ للمخاطب أسبابٌ لذلك، بحسب الشروط الموضوعة لنجاح عملية التخاطب بين المتخاطبين، فأصبحت ظاهرة الحذف مثالًا لمجالين متداخلين في الدرس النحوي، هما: النظرية[vii] والتطبيق. كما توسع بعض علماء البلاغة في دراسة ظاهرة الحذف تحت ما أسموْه بالإيجاز، متناولين كثيرًا من جوانبها بالشرح والتحليل وبيان أغراضها.

وبالنظر في الكيفية التي تناول بها العلماء العرب ظاهرة الحذف، يمكن القول بأن سيبويه تناول الظاهرة في كثير من المواضع وفي مستويات اللغة المختلفة، وقد وردت مصطلحات مختلفة عند سيبويه للتعبير عن العناصر غير الظاهرة في التركيب، فورد مصطلح الإضمار[viii] ومصطلح الحذف ومصطلح الاختزال[ix]، وقد درس بعض الباحثين المصطلحات المذكورة محاولين تحديد مدلولها من خلال تتبعها في كتب النحو، وتركزَ اهتمامهم في البحث حول مصطلحي: الإضمار، والحذف[x].

اهتم سيبويه عند حديثه عن ظاهرة الحذف بالدواعي الدافعة إلى وقوعه في الاستعمال العربي السليم، ومن أهم ما تنبّه إليه سيبويه في تلك المواضع، العلاقة بين ظاهرة الحذف وكثرة الاستعمال، يقول سيبويه، واصفًا ظاهرة الحذف ومقررًا ما يمكن عدّه قاعدة عامة للاستعمال اللغوي العربي،:" اعلم أنهم مما يَحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يَصير ساقطا"[xi]، تُعدّ هذه الفقرة بمثابة أصل في كلام العرب، توضّح سنن العرب في كلامها، وفيها قاعدة مهمة تتمثل في مستوى الـ(أصل في الاستعمال) أي البنية التركيبية الأساسية، فسيبويه يتمثّل مستوًى أول في الاستعمال تكون العناصر اللغوية فيه ظاهرة في البنية السطحية للجمل، ثم يُعدل عن هذه البنية الأساسية للجمل في مستوى ثانٍ عن طريق الحذف والإضمار وغيرها من الوسائل. فنلاحظ من كلام سيبويه أنه في حال الفعل(الاستعمال) توجد قوانين عرفية أخرى تحكم عملية الاتصال، ويقابل تلك القواعد استلزامًا (العدول) عن الأصل أي عن البنية التركيبية بإسقاط بعض عناصرها أو بظواهر أخرى تتبيّن في الاستعمال، فاللغة عند العلماء العرب يحكمها مستويان: الأصل/ الاستعمال، وهذا الجانب الاستعمالي في المستوى الثاني، كما يبدو من كتب النحو، لم يتطوّر لرصد العدول عن الأصل، فاعتمدت الكتب النحوية القاعدة، ولم تبحث في قوانين الاستعمال بشكل منهجي منظم، ويبدو أن عدم الاهتمام بقوانين الاستعمال راجع إلى عدم القدرة على ضبطها بوصفها ظواهر تخاطبية متغيّرة، وليست ظواهر لغوية (تنتمي

لنظام اللغة وقواعدها) ساكنة، وكان هذا المنهج متوافقًا مع غايات النحو في تلك المراحل، وبالرجوع إلى سيبويه يمكننا توكيد فكرة الاستعمال، وسنجد لها تمثيلًا في غير موضعٍ عنده، ومنها مثلًا ما ذكره في قوله:" وسألته[أي الخليل] عن قول بعض العرب، وهو قليل، مُذْ عامٌ أولَ؟ فقال: جعلوه ظرفًا في هذا الموضع، فكأنه قال: مُذْ عامٌ قبلَ عامك...، ومثل الحذف في أول لكثرة استعمالهم إياه قولهم: لا عليك. فالحذف في هذا الموضع كهذا"[xii]، فـ(كثرة الاستعمال) هي الركيزة التي أباحت للمتحدثين الحذف، وهي بمثابة قاعدة لغوية تداولية عامة عند العلماء العرب، ووصف سيبويه الظاهرة بالقلّة يعني عدم انتشارها، ومصطلح (القلّة) مصطلح مستخدم عند سيبويه، لكنه يحتاج إلى بيان مضمونه وأسبابه، والسياقات التي تحكم استخدامه، وفي العموم فإن استعمال مصطلح القلة مجردًا من غير وصف بالنادر أو الشاذ أو غيرها من الأوصاف" لا يعني كونه مستبعدًا أو مخالفًا لأقيستهم، أو لا يجوز التكلم به"[xiii]، ويؤكد سيبويه ربط الحذف بكثرة الاستعمال في مواضع أخرى، فيقول في باب: الظروف المبهمة غير المتمكّنة:" وأمّا قولهم: ابْدأْ به أولُ فإنما تريد أيضًا أولُ من كذا، ولكن الحذف جائزٌ جيّد، كما أُوّل: أنت[أفضلُ]، وأنت تريد: من غيرك. إلا أن الحذف لزم صفةَ عامٍ لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه. ومثل هذا في الكلام كثير. والحذفُ يُستعمل في قولهم: ابْدأْ به أولُ أكثَر. وقد يجوز أن يظهروه..." [xiv]، فالحذف والذكر قد يستويان في السياق، فيكون المحذوف جائز الذكر، وتدل عبارة: وقد يجوز حذفه، أن الحذف ليس واجبًا في السياق ما يُفهم منه أن المعنى واضح في الحالتين، وعليه يستوي الأصل والاستعمال من حيث الصحة، ولكنهما يختلفان في الاستعمال، والاختلاف يرجع إلى اعتبارات سياقية تخاطبية صرفة، فسبب الاستغناء عن المحذوف كثرة الاستعمال، وفي قول سيبويه: ومثل هذا في الكلام كثير، دليل على كثرة ورود الحذف في كلامهم، ويفرّق سيبويه في النص بين نوعيْ الحذف بقوله" إلا أن الحذف لزم صفةَ عامٍ لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه"، فكثرة الاستعمال سوّغتِ الحذف؛ والقرينة الدالة على الحذف في كثرة الاستعمال قرينة ذهنية بالاعتماد على السياقات السابقة بين المتخاطبِين، وهذه السياقات يُصطلح عليها بـ (الأعراف اللغوية المشتركة بين المتخاطبين)، وهو ما يظهر من النص السابق أيضًا.

ويشير سيبويه في موضع آخر إلى ظاهرة الشذوذ في كلام العرب، واصفًا إياها بالكثرة، يقول سيبويه في باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة:" ومثله في الحذف: لا عليك، فحذفوا الاسم. وقال: ما فهم يفضلك في شيء، يريد ما فهم أحدٌ [يفضلك] كما أراد لا بأس عليك أو نحوه. والشواذ في كلامهم كثيرة"[xv]، وقد مرّ في النص السابق ربط سيبويه بين حذف العرب في قولهم" مذ عامٌ أولَ" وبين" لا عليك" من حيث كون كثرة الاستعمال مسوغًا للحذف في كليهما. وفي نص سيبويه إشارة مهمّة تتمثل في قوله" والشواذ في كلامهم كثيرة"، من حيث إن هذه العبارة تقودنا إلى سؤال مهم، هل الأساس الذي بُني عليه وصف الشواذ في الحذف كون تلك الشواذ ليست كثيرة الاستعمال؟ أم أنها شاذة لمخالفتها القواعد؟ أم لمخالفتها الأعراف اللغوية في الاستعمال؟ وما وجه الشذوذ فيها؟ إن وصف سيبويه بعض مظاهر الاستعمال العربي بكثرة الشواذ، فيه دليل على مخالفة مستعملي اللغة لبعض قواعد النحو، فاستعمال اللغة عند المتخاطبين أكثر اتساعًا من القاعدة؛ وهذا يؤدي، بطبيعة الحال، إلى خرقها، وهو ما عبّر عنه سيبويه: بالشواذ، أو الشاذ، وقد أكّد ذلك بعض اللغويين في اللسانيات الحديثة أيضًا، كما سيأتي بيانه.

ويقول سيبويه في موضع آخر:" واعلم أنك لا تُظهر علامةَ المضمرين في نعمَ، لا تقول: نِعْموا رجالا، يكتفون بالذي يفسره كما قالوا مررتُ بكلٍّ وقال الله عزّ وجلّ :﴿ وكلٌّ أتوهُ داخرين﴾[xvi]، فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف، كما ألزموا نِعمَ وبئسَ الإسكان، وكما ألزموا (خُذ) الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم"[xvii]، ففي قوله يكتفون بالذي يفسره يعني أنه دليل مقالي في سياق الاستعمال، وفي سياق آخر، نجد سيبويه، مثلًا، عند حديثه عن حذف الفعل، يستعمل مصطلحًا آخر، وهو مصطلح (المثل) الذي يعبّر عن درجة عالية من درجات الاستعمال. وورد لفظ المثل في مجال تشبيه كثرة الاستعمال به، بل نجده واردًا في عنوان أحد أبواب مصنفه، وهو باب: ما يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل:" هذا ولا زعماتك؛ أي: ولا أتوهّم زعماتك"[xviii]، ويقول في موضع آخر متحدثًا عن مواضع حذف الفعل:" ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمرًا؛ فهذا مثلٌ قد كثُر في كلامهم، واستعمل وتُرِك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال: أعطني كليهما وتمرًا"[xix]، ومن المعلوم أنه من خصائص المثل الشيوع، جاء في تعريف المثل أنه:" قول سائر يُشبّه به حال الثاني بالأول والأصل فيه التشبيه"[xx]، فالقول السائر أي الشائع، وهذا من كثرة الاستعمال أيضًا.

أشار سيبويه، أيضًا، إلى أهمية القرائن السياقية في تسويغ الحذف، وذلك في" باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل"[xxi]، وعليه يظهر اهتمام العلماء العرب بوضع ضوابط للحذف في مصنفاتهم، تتمثل في وجود الدليل عليه، وإن كان الدليل فيما ذكره سيبويه، غالبًا، نتيجة لـ: كثرة الاستعمال، ما يشير صراحةً إلى حضور المحذوف في الذهن، وهذا يستلزم توافقًا وتآزرًا بين طرفي الكلام، كما يتطلب فهم السياقات التي تقع فيها ظاهرة الحذف[xxii]. ومما نستنتجه: أن الاستعمال عنصر رئيس في نظرية الحذف في التراث اللغوي العربي.

كذلك من عناصر السياق التي سوّغت الحذف ما أشار إليه بعض العلماء في التراث العربي بعبارة: دلالة الحال، قال سيبويه في باب" هذا ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه" :" وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء... لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر"[xxiii]، نلاحظ في هذا النص أنّ سيبويه اعتمد على ثلاثة عوامل أباحتِ الإضمار في هذا السياق، وهي: كثرة الاستعمال، ودلالة الحال، وبما جرى ذكره، فنجد دلالة الحال حاضرة في تحليل سيبويه لأسباب الحذف في الكلام، ودلالة الحال عنصر سياقي يتغير بتغير الأحوال، ولا يمكن ضبطه كما تُضبط قواعد اللغة، وتظهر دلالة الحال أيضًا عند ابن يعيش بشكل واضحٍ، يقول ابن يعيش في هذا السياق:" ومنه الحديث " لا صلاة لجارِ المَسْجِد إلّا في المسجد"، والمرادُ: لا صلاة كاملةً، أو تامّةً، ونحوُ ذلك. فإن عَرِيَتِ الحالُ من الدلالة، لم يجز الحذفُ، فاعرفه"[xxiv]، فربط ابن يعيش منع الحذف بعدم وجود دلالة الحال، وقد يُستخدم الحذف للاستدلال على المعنى، ومن ذلك مثلًا ما أورده ابن يعيش، في فصل الأفعال الناقصة التي يسبقها حرف نفي" قد ذكرنا أن هذه الأفعال لا تستعمل إلّا ومعها حرفُ الجحد، نحوَ: "ما زال"، و"لم يزل"، و"لا يزال". وذلك من قبل أن الغرض بها إثبات الخبر واستمراره. ويكون ذلك مع مقارنَة حرف النفي؛ لأنّ استعمالها مجرّدة من حرف النفي يُنافي هذا الغرض, لأنها إذا عرِيَتْ من حرف النفي، لم تفدْ الإثبات، والغرضُ منها

إثبات الخبر. ولا يكون الإيجاب إلّا مع حرف النفي على ما تقدّم، إلّا أن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع، وهو مرادٌ. وإنما يسوغ حذفه إذا وقع في جواب القَسَم، وذلك لأمن اللبس، وزوال الإشكال. فمن ذلك [من الطويل]:

تزالُ جِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها ... لها ما مشى يومًا على خُفّهِ جَمَلْ

والمراد: والله لا تزال، فحذف "لا". ... ودل على إرادة القسمَ حذفُ حرف النفي، فلولا القسم، لَما ساغ الحذف"[xxv]، يتبيّن من هذا النص أن حرف النفي دلّ على أن الجملة واقعة في سياق القسم، ويؤكد ابن يعيش هنا ما ذهب إليه ابن جني سابقًا من حيث لزوم وجود الدليل على معنى القسم، فأصل الفعل الناقص (لا تزال)، ويقرر بعض النحويين، كما يظهر من نص ابن يعيش، أنه يجوز حذف حرف النفي (لا) في سياق القسم، ويُفهم منه أنه لا يجوز حذف حرف النفي(لا) في غير مقام القسم؛ وعلى هذا يُستدلّ بورود الفعل (تزال) في البيت مجردًا من حرف النفي (لا)، على أنه واقعٌ في سياق القسم، ومن جهة أخرى فإن ما سوّغ حذف حرف النفي(لا) في هذا السياق وقوعه في سياق القسم، فالحذف دليل على سياق القسم، وسياق القسم دليل ومسوّغ لحذف الحرف، وعليه فحذف الحرف خاضع لقصدية مستعمل اللغة، يدل على ذلك إمكانية عدم الحذف.

بناءً على ما تقدم يتبيّن أنّ ظاهرة الحذف في التراث اللغوي العربي تخضع لاختيارات المتكلمين ومقاصدهم، فهي مبنية على اعتبارات عرفية، وليس على قيود أو قوانين تركيبية، ويُفهم ذلك من قول ابن يعيش، الذي يشير فيه إلى أنّ" الحذف من باب الإيجاز والاختصار"، كما يظهر وجود فرقٍ بين مستوى القاعدة ومستوى الاستعمال كان ظاهرًا عند العلماء العرب في مؤلفاتهم، وتتم ممارسته في المجتمع اللغوي ولكنه لم يُعتمد، بحسب اعتقادي، في منظومة التأليف في التراث العربي، وظلت ممارسته مقتصرة على وصف النحويين له في الاستعمال العربي من غير محاولة ضبطه أو محاولة الكشف عن آلياته، وتقوم ظاهرة الحذف في عملية التواصل على وجود الدليل، من حيث إن وجوده يمنع الإشكاليات التي ربما تعترض فهم الرسالة أو تأويلها، والدليل، فيما يظهر من نصوص سيبويه، نتاجٌ لـ: كثرة الاستعمال، ما يدل صراحةً على حضور المحذوف في الذهن ويدعو إلى وجوب تعاون طرفي عملية الاتصال من حيث الكفاية الاتصالية لكل منهما، ومعرفة الأعراف التي تتعلق بكل جوانب عملية التخاطب.

ظاهرة الحذف في اللسانيات الحديثة:

تناول علماء اللسانيات اللغة من زوايا مختلفة، ووُضِعتْ مقاربات عدّة للنظر اللغوي في الجوانب التركيبية والدلالية والتداولية، وتعد مقاربة النحو التوليدي الأكثر انتشارًا في العقود الأخيرة لأسباب مختلفة ذكرها بعض اللسانيين في مصنفاتهم، كما انتقد بعضهم النظرية في جانب منها أو في جوانب عدّة، وما يعنينا في هذا السياق النظر إلى ظاهرة التحليل اللغوي في النظريات اللسانيات الحديثة بما تتطلبه الدراسة؛ ولهذا فسنكتفي بعرض رؤية بعض اللسانيين إلى ظاهرة اللغة وارتباطها ببنية النحو بشكل عام، بوصفه بنية مجردة في الذهن، وفي هذا السياق تناول تشومسكي، مثلًا، ما تستدعيه عملية فهم الجملة، حيث يقول:" إن عملية" فهم الجملة" يمكن تفسيرها جزئيًا استنادًا إلى فكرة المستوى اللغوي. فمن أجل أن نفهم جملة ما من الضروري أن نعرف جمل النواة التي اشتقت منها هذه الجملة،...، وبنية العبارة لكل من هذه المكونات الأولية، وكذلك التاريخ التحويلي للجملة التي نحن بصددها وتطورها عن جمل النواة هذه. وهكذا تصبح المسألة العامة لتحليل عملية الفهم، في أحد معانيها، مسألة شرح كيفية فهم جمل النواة، التي تعتبر" العناصر الأساسية للمحتوى" التي تشتق منها جمل أكثر تعقيدًا مألوفة في الحياة الحقيقية، عن طريق التطور التحويلي"[xxvi]. وقد فتح هذا النظر الباب واسعًا لاستخراج مناويل تحليل الجمل إلى مكوّناتها للوصول إلى بناها العميقة في الذهن، ومن ذلك على سبيل المثال دراسة بنية المتضايفين[xxvii]، وتلك المناويل كانت، بلا شك، ذات أثر في الدرس اللغوي، فقد أحدثت ردود فعل متباينة، نتج منها إعادة النظر في الجوانب اللغوية في التراث العربي باستخدام تلك المناويل، التي اتفقت أحيانًا واختلفت أحايين أخرى. ونشير في هذا السياق إلى أنّ اللغوي عبد السلام محمد هارون، قد أكّد، منذ أكثر من أربعة عقود مضت، أنّ:" المراجع النحوية يُعْوِزُها ضرورة تتبّع المسائل النحوية وكيف تُصَوّرُ في كل مرجع، ويُعْوِزُها كذلك التتبع التاريخي والتدرّج الحكمي لكل مسألة من تلك المسائل"[xxviii]. ويبدو أن ثمة التقاء بين فكرة هارون وبين بعضٍ ممّا ذكره تشومسكي في الفقرة السابقة، من حيث ضرورة تتبع مصادر النحو والمسائل ومعرفة تصوّرها في كل مرجع، وتتبعها تاريخيًا، ونضيف إلى ما قرره هارون في الفقرة السابقة: أن كتب تفسير القرآن وكتب شروح الحديث النبوي وكتب النقد والأدب، وبخاصة تلك، التي كانت مجالًا خصبًا لتطبيق قواعد النحو تحليلًا ودراسة إجرائية، يُعْوِزُها أيضًا هذا النظر، وهذا النوع من النظر هو ما دعا إلى الاهتمام بكتب التفسير للوقوف على ظاهرة حذف المضاف في هذه الدراسة.

وممّا يتعلق بالاستعمال في اللسانيات الحديثة اهتمام علمائها بالسياق وبالخلفية المشتركة، فبحسب كلارك يكون احتياج المتواصلين إلى إعادة تقييم الخلفية المشتركة بينهم باستمرار بما أنها نوع من الوعي الذاتي،" وهذا التقييم ينبني على مجموعة قواعد تندرج تحت صنفين رئيسين: الانتساب إلى مجتمع، والخبرات الشخصية؛ إذ ينضوي إلى الصنف الأول الخبرة المشتركة العمومية للجماعة البشرية أو الثقافية، وطرائق استعمال اللغة. وينضوي إلى الصنف الثاني طرائق التعامل مع الأصدقاء والغرباء، وتأسيس خلفية مشتركة عند الحاجة. والإدراكات الشخصية للأشياء، والمفكرة الذهنية الشخصية التي تراكم تجارب الإنسان المكتسبة من أنشطته التآزرية السابقة"[xxix] فكل" جماعة لسانية لها معجمها ومواضعاتها التي تستعمل عند التواصل، وتعد خلفية مشتركة"[xxx].

وعليه يمكن القول إن الأساس في الصنفين، هو الانتماء إلى الجماعة اللغوية وفهم الأعراف اللغوية لها، والخلفية المعرفية هي تجارب الشخص، وهي عناصر تقوم على التآزر بين المتحدثين، كما يرى كتينغ أن السياق النصي يتعلق" بالاتساق النحوي ونظام الإحالات، والاستبدال، والحذف، والاتساق المعجمي وضروبه... ففي كل هذه الحالات يلجأ المتخاطبون إلى السياق اللساني"[xxxi]، وهي ظواهر يحددها السياق اللغوي للمتخاطبين والمعرفة المشتركة بينهما.

ومن بين ما تناولته اللسانيات، أيضًا، النظر إلى اللغة بوصفها خطابًا لا جملًا منفردة، واعتمدت دراسة الخطاب اللغوي على مجموعة من الظواهر التي تبيّن خصائص الخطاب، فيصف بعض اللسانيين بعض الظواهر اللغوية التي يستدعيها الخطاب بقوله:" والخطاب هو عالم واسع جدًا كما هو معروف تحدث بسببه ظواهر مختلفة مثل الحذوف أو التغيير لوحدات اللغة وتداخل اللغات والاقتباس اللغوي..."[xxxii]، حيث نلاحظ أن تلازم الخطاب

والسياق يعدّ أساسًا من أسس الدرس اللساني، فلا يمكن النظر في أحدهما بمعزل عن الآخر، وتنتج عن الخطاب في الاستعمال ظواهر لغوية متعددة كما جاء في النص السابق، ومن بين هذه الظواهر ظاهرة الحذف التي تصبح مع الخطاب ظاهرة تداولية، وهو ما نجده عند سيبويه ضمن مصطلح كثرة الاستعمال، ويرى بعض اللسانيين كذلك أن اللغة تعمل وفق بنى متعددة، ولكل من البنى خصائصها وآلياتها، ويتعيّن النظر في كل بنية على حدة حتى نستطيع فهمها منفردة وفهم ما يتعلق بها من خصائص؛ وبهذا يمكن أن نفهم ظواهر اللغة بشكل أفضل عندما نحدّد انتماء الظاهرة الجزئية ونردها إلى بنيتها الكلية المجردة، يقول اللساني عبد الرحمن الحاج صالح:" وعندما يقصد المستفيد باستعمال هذه اللغة فعندئذ يخدم الوضعان التركيبي والاصطلاحي التواصل والبيان ويصير لهما من المزايا في تنويع الانتظام لعناصرها إلى ما لا نهاية ويحصل الاقتصاد في المجهود بذلك. وكل هذا يخضع لقوانين أخرى تقتضيها الوظيفة البيانية الخطابية" [xxxiii] . وعليه فإن الوظيفة البيانية الخطابية هي مظهر آخر من مظاهر اللغة، لها قوانينها التي تستلزم التنوّع في انتظام العناصر وتجدّده، وبهذا يتعذّر رصد كثير من ظواهر اللغة بناءً على التنوّع الذي هو قرين التجدّد، وهذا، مع الفارق في الغاية، يتوافق مع ما ذكره اللساني عبد الرحمن بودرع من أن:" النحو كشّاف قوي للبنية، كشّاف ضعيف للظواهر"[xxxiv]، ولهذه القولة ما يدعمها عند علماء التراث كما يقول الكاتب، مثل قولهم " النحو معقول، كما أن الفقه معقول من منقول ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما..."[xxxv]، كذلك أكّد بعض اللسانيين العرب أثر كثرة الاستعمال على الممارسة اللغوية في المواقف الاتصالية، يقول اللساني عبد الرحمن الحاج صالح:" لا يمكن أن يشكّ شاك أن لاستعمال اللغة ضغوطًا على الوضع قوية. ومثال ذلك علو التردد للكلم والتراكيب المعينة في الكلام وهو كما يسميه العلماء العرب بكثرة الاستعمال. فهو غالبًا السبب في تحويل النظام إلى نظام آخر، على ممر الأيام، بالحذف والقلب وسائر أنواع التغيير العارض"[xxxvi]. وهذا من الخصائص التي استند عليها سيبويه في تقريره ظاهرة الحذف كما تبيّن في الفقرة السابقة، وكما نلاحظ، فإن النظر في خصائص المستويات اللغوية، والنظر في بناها كما ذكر اللساني عبد الرحمن الحاج صالح ربما يمكّن من وصف دقيق للظواهر اللغوية الجزئية، وهذا يعتمد على التمعن في قراءة التراث وتحليل نصوصه، وتتبع حركية النحو العربي في العصور اللاحقة لسيبويه،

نلاحظ كذلك بروز طرحٍ لسانيٍّ حديث في تناول ظاهرة الحذف، وهو تيار اللسانيات العرفانية أو اللسانيات الذهنية، كما عند بعض الباحثين، وبحسب هذا التيار فإن ظاهرة الحذف:" تشير إلى الإدراك الحسي المشترك والفهم المتبادل للمعلومات الغائبة في سياق التواصل اللغوي"[xxxvii]، وهو لا يخرج في إطاره العام عمّا قرره النحويون الأوائل في التراث، والذي عبروا عنه بعبارة(كثرة الاستعمال) أيضًا، ومن جهة أخرى فإن التيار الوظيفي في اللسانيات يشير إلى أن ظاهرة الحذف ترتبط بالمقاصد والمقامات السياقية[xxxviii]. ومن المعلوم أن من مبادئ التيار الوظيفي العلاقة بين اللغة والاستعمال، من حيث كون نسق الاستعمال يحدد في حالات كثيرة قواعد النسق اللغوي، التي من بينها القواعد التركيبية، ويعالج هذا الترابط بين نسق اللغة ونسق الاستعمال اللسانيات الاجتماعية[xxxix]، وهو ما تمّت الإشارة إليه سابقًا.

نخلص ممّا تقدم إلى أن ما ذهبت إليه اللسانيات الحديثة لا يخرج عما قرره النحويون في التراث اللغوي، وهو يتوافق معه إلى حدّ بعيد جدًا، من حيث تأكيد العلاقة بين ظاهرة الحذف، وظاهرة كثرة الاستعمال، ومبدأ القصد، ومبدأ الكفاية اللغوية لطرفي الخطاب، وهي الأسس التي تضبط ظاهرة الحذف في اللغة، ولكن الاختلاف يكمن في أن نظرة علماء التراث لم تهتم صراحة بالتفريق بين البنية الكلية والظواهر الجزئية بالطريقة نفسها التي قررها بها العلماء في اللسانيات الحديثة، أو ربما تحتاج إلى دراسات أكثر عمقًا في منظومة التراث للكشف عن وجودها من عدمه.

الحذف بين البنية الكلية والظواهر الجزئية:

يظهر من نصوص سيبويه الاهتمام باللغة في الاستعمال، الذي يمثل عنصرًا أساسيًا في دراسة ظاهرة الحذف، بحكم أن الاستعمال مبني على التوليد في السياقات المختلفة، وعليه فالحذف في الاستعمال ظاهرة جزئية شأنها شأن ظواهر نحوية أخرى ممّا تناولته الدراسات العربية في التراث، فقد كان اهتمامهم منصبًا على القوانين الجزئية التي تحكم كل باب على حدة، وهذه الظواهر الجزئية بلا شك تنتمي إلى بنية كلية[xl]، وهذه البنية الكلية هي بنية ذهنية مجرّدة مختزنة عند متحدثي اللغة، وهي التي تسمح لمستعملي اللغة بالحذف في سياقات أخرى، بل، ربما يستطيعون بواسطتها التعرف على مواضع حذف في سياقات جديدة، وبحسب عبارات بعض التداوليين يدخل هذا الإجراء ضمن ما يُطلق عليه(الخلفية المشتركة الجوهرية)، التي هي افتراض عام من وجهين، فهي خلفية تتسم بالثبات النسبي وبكونها مشتركة بين الناس، ويمكن أن تتغير بتعاقب الأزمان، ومن جهة ثانية أنها تتنوع بين المجموعات المختلفة من الأفراد، كما أنها تتعلق بتحديد بعض المعطيات بأعراف المجتمع[xli]، وهذا ما تمثله ظاهرة (كثرة الاستعمال) في التراث العربي، فكثرة الاستعمال نتاج أعراف لغوية اجتماعية مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوي الواحد، وهي ظاهرة تتسم بالثبات إلى حدّ ما، وقد تتنوّع بين المجموعات المختلفة من مستعملي اللغة؛ ولهذا يمكن القول: إن حصر ظاهرة الحذف في سياقاتها الجزئية، بما يتوافق مع بنية الحذف الكلية، غير ممكن من الناحية الإجرائية، وكما سبقتِ الإشارة في قول عبدالرحمن بودرع:" النحو كشاف قوي للبنية، كشاف ضعيف للظواهر"، وهذا ما نلاحظه من نصوص سيبويه، فيكون التواضع أو العقد الاجتماعي عاملَيْن مهمّيْن للمحافظة على هذا التنوّع وضبطه، إذ قواعد اللغة(النحو)، وما قرّره النحويون من ضوابط غير شكلية، تعدّ وصفًا للبُنى الكلية لا للظواهر الجزئية، وفي ظاهرتي: القلة، والشذوذ، المتصف بهما الحذف عند سيبويه في بعض المواضع، دليل على ذلك، وهو ما قرّره بعض اللغويين المعاصرين حيث إن النظر الكلي يضع الجزئيات في مواضعها، بل إن النظر الجزئي، بحسب بعض الباحثين، أدى إلى وسم المنهج النحوي بالاضطراب والتناقض[xlii]. فهل الظواهر التي وُصفت بالقلة والشذوذ في الحذف لم يستعملها النحاة إجرائيًا، على أقل تقدير، في أقيستهم؟ ربما نجد في مستوى من النظر اللغوي آخر، إجابة على هذا السؤال، ونقصد بهذا المستوى اللسانيات العرفانية، فبما أن الحذف، كما تتبنى هذه الدراسة، ظاهرة تداولية، فإن السياق التداولي، كما يذهب بعض العرفانيين" تصعب صورنته وتجريده في قوانين ثابتة تحكم اشتغاله أو الاشتغال به، وعليه أيضًا يصعب، بل يستحيل، إدراجه بتمامه في الأنظمة النحوية"[xliii]، وهذا، كما يبدو، ينسحب ضرورة على ظاهرة الحذف المبنية على مبدأ التعاون بين المتخاطبين والمشاركة بينهم.

وبالنظر إلى حذف المضاف، صحيح أن قواعد ضبط الحذف بشكل عام تشير إلى الاشتراطات التي تقيّد حذفه، إضافة إلى الشروط الخاصة بحذف المضاف[xliv]، غير أنها، على ما يبدو، لا يمكنها تقييده على مستوى عملية تأويل

حذفه في السياق، وعملية التأويل هذه يقوم بها المتلقي؛ بسبب صعوبة تجريد ظاهرة الحذف في قوانين؛ لاعتمادها على ما هو خارج لغوي(تداولي) مثلما ذُكر سابقًا، وهذا ما سنلاحظه من خلال التوسع في تأويل حذف المضاف في كثير من مواضع السياق القرآني عند أبي حيان، مع التنبّه، إلى أن النص القرآني يقع في أعلى درجات لغة الاستعمال، لكن ما دعا إلى النظر فيه عناية العلماء به أشدّ عناية، على خلاف غيره من النصوص الأدبية أو غيرها في التراث الإسلامي، فيمكن رصد الظاهرة بشكل جلي؛ وهذا ما يبرر اختيار هذا المستوى اللغوي في هذه الدراسة.

الحذف بين قواعد النحويين ومستعملي اللغة:

ننظر في هذه الفقرة في استخدام بعض آليات النحو، وهي آلية القياس، ومدى استخدامها في ظاهرة الحذف، وسيكون مجال النظر: حذف المضاف.

وصف ابن جني ظاهرة حذف المضاف بالكثرة، أي أن حذفه شائع في الاستعمال، يقول ابن جني في هذا السياق:" وقد حُذف المضاف, وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه نحو قول الله سبحانه﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾ أي: بر من اتقى، وإن شئت كان التقدير: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع, والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور, ومنه قوله- عز اسمه﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ أي: أهلها"[xlv]، بالنظر في هذا النص نجد، من جهة أولى، أن ابن جني يصرح بكثرة حذف المضاف في اللغة، وعدّه ضربًا من السعة، ونقرر في هذا السياق أن السعة وصف مبني على قصد المتكلمين في الاستعمال، من حيث إن القواعد، في بدايتها، نتاج وصف الاستعمال، وهي مستنبطة منه، ومفهوم السعة، كذلك، ضد مفهوم الضيق، وابن جني في هذا الوصف يشير إلى مبدأ تداولي تتبين فيه مقاصد المتكلمين في استعمال اللغة، فالاستعمال مدعاة للسعة وليس العكس، كما أن ربط ابن جني ظاهرة السعة في حذف المضاف بكونها في أعجاز الكلام أولى من وقوعها في صدوره، من جهة ثانية، قائم على نظر نحوي يستقيم مع بعض مبادئ النحو العربي، مثل: نظرية الأصل والفرع، وأن العربَ تقدم في الكلام ما هو أهم، يقول سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول:" كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعْنى، وإن كانا جميعًا يُهمّانهم ويعنيانهم"[xlvi]، وهو ما تناوله عبد القاهر الجرجاني وشرحه بشكل واضح[xlvii]، وفي جعل ابن هشام حذف الثاني أولى من حذف الأول دليل على هذه المسألة، كما ذكر في باب: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها[xlviii]، فهل يُقاس على حذف المضاف أم لا يقاس عليه؟ ويظهر أن بعض النحويين لا يجيز القياس عليه، كما ذكر ابن جني في النص السابق نقلًا عن أبي الحسن، مع الأخذ في الاعتبار وصفه بالكثرة، ويترتب على السؤال السابق سؤال تالٍ، هل يمكن وضع قيود تمنع القياس عليه؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما سبب منع القياس عليه؟ مع أننا نلاحظ أن بعض النحويين يمنع القياس في حال اللبس، كما عند ابن يعيش، حيث يقول:" فأمّا ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه"[xlix]؛ فهل مدار منع القياس على حذف المضاف، بوصفه جزءًا من ظاهرة الحذف، يتمثل في عدم أمن اللبس! وهذا مفضٍ ضرورة إلى السؤال التالي: هل إذا أُمن اللبس جاز الحذف؟ والسؤال الثاني في هذا السياق هو: إذا كان حذف المضاف ضربًا من السعة، فهل يعني ذلك أن يكون مقتصرًا على ما قررّه النحويون من خلال ملاحظاتهم للاستخدام الجزئي للظواهر اللغوية؟ مع أن اللغة أكثر اتساعًا من هذا التحديد، وهذا ما يوحي به كلام ابن يعيش وغيره من النحويين عندما يقررون ربط قاعدة الحذف بأمن اللبس، وهو الحكم الذي استنتجه النحاة من استعمال العرب، ما يُعطي مشروعية الاستدلال التالي: في حال أُمن اللبس جاز الحذف، وسنلاحظ عند أبي حيان في استخدام ظاهرة حذف المضاف في إعراب الآيات في سياقات مختلفة في تفسيره، ما يؤكد هذه السعة، ويمكن أن يمتدّ النظر بالطريقة نفسها إلى أنواع أخرى من الحذف في أبواب النحو الأخرى؛ ولهذا عُلِّلت بعض ظواهر الحذف في التراث النحوي، مثلًا، بالضرورة، قال ابن يعيش:" فلانٌ" و" فلانةُ": كناياتٌ عن أعلام الأناسيّ خاصةً، ... قال الشاعر [من الرجز]:

89 - في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عن فُلِ

أراد: فلانًا عن فلان، وإنّما حذف تخفيفًا، وهذا الحذفُ من تغييرات النداء، واستعمالُه ها هنا، في غير النداء، ضرورة"[l]، إنّ ما نلاحظه من هذا النص أن ظاهرة الحذف انتقلت من مجال النداء إلى مجال آخر أوْجبه الاستعمال، وهو قياس وتوسيع في استخدام الظاهرة، ولأجل حصر مثل هذا النقل وهذه السعة، اللذين يمكن عدّهما من طبيعة اللغة في الاستعمال، من قِبل النحاة، عُدّ الحذف في هذا السياق ضرورة شعرية، ما يعني حصر استعماله في سياق محدّد، وتضييق الإطار الذي يمكن أن يقع فيه، دون فتح المجال ليكون من أنواع الحذف السائغ في سياقات أخرى.

ممّا ذكره ابن جني، وما لاحظناه عند سيبويه لم يسر عليه تطور النظر في الدرس النحوي فيما بعد، فلا نجد دراسة لبنية الحذف حدّدت النظر فيه وفي سياقاته الجزئية المختلفة، وبقي تناول ظاهرة الحذف مجزّءًا في أبواب النحو التي تحدّد سلامته القواعدية، وفي أبواب البلاغة التي تهتم بأغراضه الجمالية وأسبابه المقامية.

إن ما نجده في تطبيقات بعض المفسرين (أبي حيان) في هذا السياق، يمثل برهانًا واضحًا على ما ذهب إليه ابن جني في وصفه حذف المضاف بأنه: كثير واسعٌ، ومما يسترعي النظر أن تأويل ظاهرة الحذف، في تفسير أبي حيان، جاء لأغراض مختلفة، وتلك الأغراض مرتبطة، بلا شك، بالسياق، حيث تتوزع، كما بدا من هذه الدراسة، من الحذف الاستلزامي الذي لا يستقيم المعنى من غير تقديره مع اتفاق بين النحويين حوله، إلى ما يتطلبه التأويل وتعدد المعنى في بعض الآيات القرآنية، إلى أغراض أخرى، أو إلى منع ظاهرة حذف المضاف في بعض السياقات بسبب بعد المعنى، أو مخالفة الحذف لبعض القواعد الإعرابية، كما سيتبين من خلال الشواهد، وهنا يعرض سؤال مهم: **متى يمتنع حذف المضاف؟** بالنظر في كتب النحو لا يمكن أن نجد إجابة وافية عن هذا السؤال؛ لأن المعالجات كانت تتم عندهم في سياق وصف الظواهر الجزئية في المواضع التي يُباح فيها الحذف بشكل عام، ومن بينها، بطبيعة الحال، حذف المضاف، أو في المواضع يحتملها السياق بالتأويل، واستحسن العلماء حذفه فيها، ولم يخالف أصول قواعد النحو المقررة للوصول إلى البنية التي تحكم الظاهرة المتمثلة في: عدم اللبس، وفهم المعنى، وبالمقابل يمتنع ما يخالف ذلك، وهذا ما نلمسه من شروط الحذف المقررة كما مرّ بيانه، ولم يتم النظر إلى كل نوع من أنواع الحذف على حدة؛ لأن هذا الإجراء يصعب القيام به لاعتماده على الظواهر الجزئية (استعمال المتكلمين)، التي لا يمكن حصرها في كل أبواب النحو؛ لاحتياجها إلى منهج الاستقراء، وهو بعيد المنال، كما أن هذه الظواهر متولّدة وليست ثابتة، والنحو مبني على البنية، التي يُعتقد فيها الثبات وليس على الظواهر الجزئية المتحوّلة، مع أن انطلاق النحويين، كان بلا شك، من الظواهر الجزئية في الاستعمال(وصفيًا)، إضافة إلى ذلك فإن ارتباط ظاهرة الحذف بالتأويل يجعل منها ميدانًا منفتحًا، إلى حد بعيد، على

تعدد الاحتمالات والتوجيهات؛ وبذلك تبعد عن ظواهر اللغة إلى التصوّرات الذهنية[li]، ومن نافلة القول أنّ ابن هشام أشار إلى نقطة مهمة على مستوى ممارسة التأويل، حين فرّق بين: عمل النحوي في الحذف الذي يتعلق بالصناعة النحوية، وعمل غير النحوي الذي لا يتعلق بالصناعة النحوية، فيقول في هذا السياق تحت عنوان" في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها". :" الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل"[lii]، وهذا يؤكد أن الحذف قسمان، قسم تقتضيه الصناعة النحوية وهذا القسم، كما يبدو، لا يخضع لتأويل النحويين فلا توسع فيه، ولا تَدرُّج من حيث استلزام المحذوف وعدمه، فالتقدير واجب في هذا النوع لتحديد العنصر المضمر في التركيب، وقسم يقتضي الحذف لاعتبارات المعنى أو غيرها كما سيظهر من هذه الدراسة، وهذا القسم يقع فيه، كما يبدو لي، التدرّج في الاستلزام؛ يقول ابن هشام:" وأما قولهم في نحو:﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ النحل من الآية 81. إن التقدير: والبردَ. ونحو:﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الشعراء: 22، إن التقدير: ولم تُعبّدني، ففضول في النحو، وإنما ذلك للمفسر"[liii]، فالتفريق بين عمل النحوي وعمل المفسر تفريق بين صناعة النحو، وصناعة المعنى أو ما يدخل في حيّزها، غير أنّ ما ذهب إليه ابن هشام لا يمكن التسليم به لاعتبارين: الأول صعوبة الفصل بين النحو والمعنى وغياب الرؤية أو المنهج الضامن الذي سيُحدد الفصل، الثاني، وهو الأهم، على أي أساس يمكن بناء عناصر المعنى الذي يقع خارج القاعدة النحوية؟ وكيف يمكن ضبط تلك العناصر؟ لأن ما يظهر من الأمثلة التي أوردها ابن هشام أن المعاني المستنبطة مبنية على الاستلزام، وهي من الظواهر المبنية على النظام اللغوي ويحتملها السياق، فالتأويل يقوم على قدرة مؤول النص على استنباط ما يتمم المعنى أو يوضّحه بناءً على السياق والقرائن.

تمت الإشارة في فقرة سابقة إلى مبدأ القصدية ودورها في اللغة بشكل عام، وفي ظاهرة الحذف بشكل خاص، ونعمّق النظر في هذه الفقرة حول هذا المبدأ في التراث النحوي، فنجد سيبويه يفسر ما يخالف بعض القواعد النحوية المقررة من تراكيب، بقصد المتكلم، على أن يُقاس عليها ما يماثلها، يقول سيبويه" وإذا قلت عامٌ أوّلُ فإنما جاز هذا الكلام لأنك تُعلِم به أنك تعْني العام الذي يليه عامُك، كما أنك إذا قلت أوّلُ من أمْسِ أو بعد غَدٍ فإنّما تعني الذي يليه أمْسِ والذي يليه غَدٌ"[liv]. فمدار القول على السياق والاستعمال، حيث بنى سيبويه الجواز في الحذف هنا على قصد المتكلم الذي يظهر من قوله: لأنك تُعلِم به أنك **تعني** العام الذي يليه عامك، فكلمة(تعني) المراد منها (قصد المتكلم)، الذي اهتم به في اللسانيات الحديثة التيار اللغوي الوظيفي والتداولي في دراسة ظاهرة الحذف، ويقع القصد في التراث ضمن ما أطلق عليه بعض النحويين، عند حديثهم عن شروط الحذف، (الدليل الحالي) وهو ما يُفهم من سياق الكلام وحال المتكلمين، كما مرّ عند سيبويه وابن يعيش. وممّا ذكره سيبويه في معرض حديثه عن القصد أيضًا، ما جاء في باب: هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمْت أنّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل، حيث يقول:" وهذه حججٌ سُمعتْ من العرب وممّن يوثق به، يزعُمُ أنه سمعها من العرب. من ذلك قول العرب في مَثلٍ من أمثالهم:" اللّهمّ ضَبُعًا وذِئبًا" إذا كان يدْعو بذلك على غنم رجلٍ. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضَبُعًا وذئبًا. وكلهم يفسر ما ينوي. وإنما سهُل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار" [lv] ، ففي قوله: وإذا سألتهم ما يعنون، أمران: أن مدار الأمر في الاستعمال قائم على قصد المتكلم، والثاني أن الإضمار مبنيٌّ على علم المخاطَب بالمضمر، من كونه مستعملًا وظاهرًا في التركيب، قبل إضماره، بل يذهب العلماء في موقفهم من دور القصد في اللغة إلى عدّه عاملًا معنويًا، يقول السيوطي في هذا السياق في باب المنادى:" وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له معنوي وهو: القصد"[lvi]، ويؤشر عدُّ القصد من بين عناصر تأويل التركيب على وعي العلماء بالاستعمال اللغوي العربي، كونهم نسبوا إليه العمل في بعض عناصر التركيب، ويدل كذلك على حضوره في أذهان مستعملي اللغة وهو ما يعني الاهتمام بالعنصر التداولي في عملية التخاطب، إلى جانب الاهتمام بالقواعد التركيبية للغة.

وبالنظر إلى ظاهرة حذف المضاف كما وردت عند أبي حيان، فإننا نخلص إلى نتيجة مفادها، أن للحذف أنواعًا، لم نجد لها إشارةً في كتب النحو، بحسب ما اطُّلع عليه، إلا في بعض القوْلات التي تصف بعض الظواهر في سياقات محددة، مع أن ظاهرة تصنيف الشواهد اللغوية، كما سترد في هذه الدراسة، وتبويبها لها أهمية في دراسة ظاهرة الحذف في اللغة؛ لأن تصنيف الظواهر وتبويبها سيعمل على تصنيف كل نوع من ظواهر الحذف، واضعًا إياها في أقسام بحسب خصائص كل قسم، حتى يمكن تبيّن تراكيبها وما يدخل تلك التراكيب من تحويلات، وسيكون التصنيف في هذه الدراسة مبنيًا على الغرض التأويلي الذي استدعى ظاهرة الحذف(الحذف المعنوي الذي يمارسه المفسر، وليس الحذف من حيث الصناعة النحوية مدار صناعة النحوي كما مرّ عند ابن هشام؛ لأنّ الثاني ثابت بحكم القواعد)، وليس مبنيًا على غرض الشكل والتركيب، وهذا التصنيف أولٌ، فهو قابل للإضافة والتغيير بحسب النظر والتناول بما يقرب من الظواهر اللغوية التي يتمّ الكشف عنها في الاستعمال.

أنواع حذف المضاف في تفسير أبي حيان:

نحاول في هذه الفقرة النظر في آلية استعمال حذف المضاف عند أبي حيان في تحليله للسياقات التي احتملت وروده فيها، ونشير إلى أننا لم نعتمد في هذا التقسيم على دراسات سابقة، وإنما هي محاولة لتصنيف السياقات التي جاء فيها حذف المضاف، عن طريق استقراء مجموعة من المواضع الوارد فيها ظاهرة الحذف؛ محاولةً لاستنباط التقسيم مما ذكره أبو حيان في تفسيره، إذ من المقرر في الدراسات اللغوية الحديثة دور التصنيف في الوصول إلى الحقائق اللغوية، وقد وجدنا في تقسيم ابن هشام للحذف ركيزة تسند وجهة النظر التي تبنتها هذه الدراسة، غير أنّ مسألة التصنيف تتطلب جهدًا من حيث رصد الظواهر اللغوية، ثم تصنيفها تشابهًا واختلافًا وفق نظام أو أنظمة معيّنة، ما يعمق النظر في قضايا اللغة والاستعمال، وينعكس من ثم على قواعد اللغة، ومن شأن الوصول إلى ضبط ظواهر الحذف الجزئية كما وردت في الاستعمال اللغوي، أن يسهم في اختزال المواضع التي تقع فيها المكوّنات الجزئية التي تتفرع عن البنية ورصدها بدقة، وهذا سيكون عاملًا إيجابيًا في دراسة بنية الحذف، ما قد يُسهم، في مرحلة تالية، في الكشف عن الخصائص الكلية المشتركة بين اللغات في هذا الجانب.

وبالانتقال إلى تقسيم ظواهر حذف المضاف في تفسير أبي حيان في سورة البقرة فيمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين، قسم يكون حذف المضاف فيه متعيّنًا سياقًا، وقسم يكون حذفه فيه محتملًا.

القسم الأول:

<u>الإضافة لا تكون إلى الذوات</u>:

يعدّ هذا القسم من الأقسام التي ذكرها كثير من النحويين في كتبهم، كون الإضافة إلى الذوات لا تستقيم مع المعنى، فيستلزم محذوفًا لا يكتمل السياق، في كثير من الأحيان، إلا بتقديره، ومن هذا النوع قوله تعالى:

1_ ﴿ فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (البقرة 137).

" والذوات ليست المكفية فهو على حذف مضاف أي فسيكفيك شقاقهم، والمكفي به محذوف أي بمن يهديه الله من المؤمنين أو بتفريق كلمة المشاقين أو بإهلاك أعيانهم وإذلال باقيهم بالسبي والنفي والجزية"[lvii].

2_ ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (البقرة من الآية 189) " ﴿ والحج﴾ معطوف على قوله﴿ للناس﴾ قالوا: التقدير ومواقيت للحج، فحذف الثاني اكتفاءً بالأول، والمعنى لتعرفوا بها أشهر الحج ومواقيته، ولما كان الحج من أعظم ما يُطلب ميقاته وأشهره بالأهلة، أُفرد بالذكر، وكأنه تخصيص بعد تعميم، إذ قوله﴿ مواقيت للناس﴾ ليس المعنى مواقيت لذوات الناس، وإنما المعنى مواقيت لمقاصد الناس، المحتاج فيها للتأقيت دينًا ودنيا، فجاء قوله ﴿ والحج﴾ بعد ذلك تخصيصًا بعد تعميم، ففي الحقيقة ليس معطوفًا على الناس، بل على المضاف المحذوف الذي ناب الناس منابه في الإعراب، ولما كانت تلك المقاصد يفضي تعدادها إلى الإطناب، اقتصر على قوله﴿ مواقيت للناس﴾[lviii].

3_ ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ﴾ (البقرة من الآية 173)

" (ولما أمر الله تعالى) بأكل الحلال في الآية السابقة فصّل هنا أنواع الحرام وأسند التحريم إلى الميتة، والظاهر أن المحذوف هو الأكل لأن التحريم لا يتعلق بالعين، ولأن السابق المباح هو الأكل في قوله (كلوا مما في الأرض) (كلوا من طيبات ما رزقناكم) فالممنوع هنا هو الأكل وهكذا حذف المضاف يقدر بما يناسب فقوله﴿ حرمت عليكم أمهاتكم﴾ [النساء: 23]، المحذوف وطء كأنه قيل وطء أمهاتكم"[lix].

4_ ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُواْ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (البقرة من الآية 189)

" ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمنَ بالله﴾ البرّ معنى من المعاني فلا يكون خبره الذوات إلا مجازًا، فإمّا أن يجعل البرُّ هو نفس من آمن على طريق المبالغة قاله " أبو عبيدة" والمعنى ولكنّ البارّ، وإمّا أن يكون على حذف من الأول أي، ولكن ذا البر قال" الزجاج"، أو من الثاني أي برّ من آمن قاله " قطرب"، وعلى هذا خرّجه " سيبويه"، قال في كتابه وقال جل وعز﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمنَ﴾ وإنما هو ولكن البر برّ من آمن بالله"[lx].

يظهر من تحليل أبي حيان لحذف المضاف في هذا النوع أنه ربط الحذف بتعذر صحة المعنى من غير التقدير، ويمكن القول إنه مبني على ظاهرة الاستلزام، فيكون هذا النوع من الحذف مطلبًا معنويًا لا يستقيم الكلام بدونه، وهو ما اتفق عليه أغلب النحويين، يقول ابن هشام في حذف الاسم المضاف:" ومن ذلك[حذف المضاف] ما نُسب فيه حكم شرعي إلى ذات؛ لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال، ومنه قوله تعالى:﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ النساء: 23، أي: استمتاعهن، وقوله تعالى:﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ المائدة، من الآية: 3. أي: أكلها. ومن ذلك ما عُلّق فيه الطلب بما قد وقع نحو قوله تعالى:﴿ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ﴾ المائدة، آية:1. وقوله تعالى:﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللّهِ﴾ النحل، من الآية: 91. التقدير أي: بمقتضاهما؛ لأنهما قولان قد وقعا، فلا يُتصور فيهما نقض ولا وفاء[lxi]، وقد تنبّه بعض اللسانيين إلى ضرورة دراسة حالات التضايف دلاليًا عن طريق تعيين رؤوس المضاف، وفي هذا السياق يقول محمد غاليم:" ما دامت البنية الإضافية قائمة على تضايف اسمين، فإن دلالتها تنتج عن التأليف المشترك بينهما، ومن ثمة ضرورة النظر في خصائصهما الدلالية. وقد اتخذت بعض الأعمال في تحديد إمكانات التضايف منحًى يقوم على اعتبارات عامة تفتقر إلى الدقة ولا تعكس في أحسن الأحوال، سوى بعض الميول التي يبديها المتكلم نحو بنيات إضافية معينة دون أخرى"[lxii]؛ ولهذا فإن مسألة تحليل المركب الإضافي تقوم على تميزات محدّدة قد تسهم في تحديد بعض أنواع المحذوف في حال استُثمرت بشكل جيد، يقول محمد غاليم في هذا السياق:" " من التميزات الواردة ...، تمييز طبقة الأسماء الحملية (predicative) من طبقة الأسماء العلاقية (relational). فالأولى، نحو:" رجل" و" ماء"، عندما تستعمل مركبات اسمية تامة، تستقل بإحالتها، أي أنها تكتفي بذاتها في الإحالة على شيء موجود في العالم الخارجي؛ بينما الثانية، نحو:" أخ" و" " أب"، تعتبر تابعة، في كيفية إحالتها، لكيان إحالي آخر، أي أنها تحيل على أفراد يقيمون علاقة مخصوصة بفرد آخر على الأقل. ففي مثل هذه الحالات يتطلب رأس المركب الإضافي، مباشرة، كيانًا آخر بالنظر إليه تقوم العلاقة"[lxiii]، وهذه النظرة، وإن كانت على مقربة ممّا قرره أبو حيان من حيث مراعاة السياق عند تأويل المضاف المحذوف إلى الذوات، فإن الرؤية التي تبناها غاليم أكثر تنظيمًا ووضوحًا إذا ما توسّعت حركة البحث في هذه الظواهر وفق هذا الاتجاه، وهو ما يُسهم في الحد من التوسع في تأويل العنصر المحذوف من جهة، ومن جهة أخرى سيؤدي هذا الإجراء، بعد تحديد العنصر المحذوف، إلى معرفة مدى صلاحية المركب الإضافي من حيث استقامة المعنى من عدمها، بل ويمكن تعميم هذا النموذج على أبواب من النحو أخرى.

القسم الثاني:

وفيه أنواع:

الحذف احتمال إعرابي:

يُستخدم حذف المضاف في هذا النوع في سياق الاختلاف الإعرابي في تقدير معنى الآية، حيث تحتمل الآية أكثر من إعراب، ويكون حذف المضاف أحد تلك الاحتمالات الإعرابية في الآية، ومنه:

1_ ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللّهِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة من الآية: 140)

يقول أبو حيان:" (من الله) يحتمل أن تكون من متعلقة بلفظ كتم ويكون على حذف مضاف أي كتم من عباد الله شهادة عنده، ومعناه أنه ذمهم على منع أن يصل إلى عباد الله وأن يؤدوا إليهم شهادة الحق، ويحتمل أن تكون من متعلقة بالعامل في الظرف إذ الظرف في موضع الصفة، والتقدير شهادة كائنة عنده من الله أي الله تعالى قد أشهده تلك الشهادة، وحصلت عنده من قبل الله واستودعه إياها"[lxiv]. نلاحظ أن توجيه تعلق الجار والمجرور عند أبي حيّان

احتمل وجهين، واستدعى أحد الوجهين حذف المضاف، في حين لم يستدعِ الوجه الثاني ذلك، فمسألة حذف المضاف في الآية ليست إلزامية كما في تركيب الإضافة إلى الذوات التي تستدعي حذف مضاف لاستقامة المعنى.

2_ ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة 151) اشتملت هذه الآية على ذكر وجوه متعددة تقديرًا لظاهرة الحذف في الآية في قوله:﴿ كما أرسلنا فيكم﴾ ذكر أبو حيان أنّ " الكاف هنا للتشبيه وهي في موضع نصب على أنها نعت لمصدر محذوف، واختلف في تقديره...وقيل: الكاف في موضع نصب على الحال من نعمتي أي ولأتم نعمتي عليكم مشبهة إرسالنا فيكم رسولًا أي مشبهة نعمة الإرسال، **فيكون على حذف مضاف**، وقيل الكاف منقطعة من الكلام قبلها ومتعلقة بالكلام بعدها والتقدير: قال الزمخشري: كما ذكرتكم بإرسال الرسول فاذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب، انتهى[كلام الزمخشري]، فيكون على تقدير مصدر محذوف وعلى تقدير مضاف. أي: اذكروني ذكرًا مثل ذكرنا لكم بالإرسال ثم صار مثل ذكر إرسالنا ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا كما تقول: كما أتاك فلان فأته بكرمك، وهذا قول مجاهد وعطاء والكلبي ومقاتل، وهو اختيار الأخفش والزجاج وابن كيسان والأصم، والمعنى أنكم كنتم على حالة لا تقرؤون كتابًا ولا تعرفون رسولًا ومحمد_ صلى الله عليه وسلم_ رجل منكم أتاكم بأعجب الآيات الدالة على صدقه، فقال: كما أوليتكم هذه النعمة وجعلتها لكم دليلًا فاذكروني بالشكر أذكركم برحمتي، ويؤكده:﴿ لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولًا منهم﴾ (آل عمران، 164)"[lxv].

يظهر في الآية الأخيرة أن الإعراب يحتمل وجه حذف المضاف وغيره من الأوجه الإعرابية كما في الآية السابقة، ونلاحظ أن أبا حيان اعتمد في ذلك على أقوال بعض المتقدمين، منهم: مجاهد، وعطاء والكلبي، ويبدو أن أبا حيان ذكر اختيار النحويين كما ورد في النص بناءً على المعنى الذي ذكره بعض المتقدمين، فالذي يظهر من تحليل أبي حيان، وهذه إشارة مهمة، أن الإعراب تبعٌ للمعنى، فعلى المعنى الذي ذكره بعض المتقدمين وُجهت الآية من حيث الاحتمالات الإعرابية، في حين نلاحظ في الآية الأولى أن أبا حيان ذكر الاحتمال الإعرابي من غير إسناده إلى المتقدمين، وهذه الإشارات التي يجب النظر فيها من حيث الاختلاف والاتفاق في التحليل بين الآيتين، فهل يُنظر في هذه الاختلافات على أساس من القياس؟ لا يمكن الإجابة عن هذا التساؤل إلا باستقراء ظواهر الحذف في سياقات كثرة الاستعمال، مع الأخذ بعين النظر إلى مستوى المدوّنة اللغوية، فالقرآن الكريم يختلف عن غيره من مستويات اللغة، وهذا يتطلب النظر في مستوى لغة الشعر ولغة النثر أيضًا.

2_ الحذف في سياق تأويل الصفات.

يشبه هذا النوع من تقدير حذف المضاف النوع السابق كونه وجهًا من ضمن وجوه الاحتمال الإعرابي، ويشبه النوع الأول من حيث وجوب ضرورة تأويل الآية حتى يستقيم المعنى، ولكنّ الاختلاف أنّ المعنى المراد في هذا السياق ليس المعنى اللغوي، وإنما توافق معنى ما مع العقيدة الصحيحة، وهذا استلزام عقدي وليس استلزامًا لغويًا كما في النوع الأول، ومنه:

قوله تعالى:﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ﴾ (البقرة من الآية: 143)

" (إلا لنعلم) استثناء مفرّغ من المفعول له، وفيه حصر السبب أي ما سبب تحويل القبلة إلا كذا، وظاهر قوله لنعلم ابتداء العلم وليس المعنى على الظاهر إذ يستحيل حدوث علم الله تعالى، فأُوّل على حذف مضاف أي ليعلم رسولنا والمؤمنون، وأسند علمهم إلى ذاته لأنهم خواصه وأهل الزلفى لديه، فيكون هذا من مجاز الحذف أو على إطلاق العلم على معنى التميز، لأن بالعلم يقع التميز أي لنميز التابع من الناكص، كما قال تعالى﴿ حتى يميز الخبيث من الطيب﴾ [آل عمران:[179]، ويكون هذا من مجاز إطلاق السبب ويراد المسبب، وحكي هذا التأويل عن ابن عباس أو على أنه أراد ذكر علمه وقت موافقتهم الطاعة أو المعصية إذ بذلك الوقت يتعلق الثواب والعقاب، فليس المعنى لنحدث العلم وإنما المعنى لنعلم ذلك موجودًا إذ الله قد علم في القدم من يتبع الرسول واستمر العلم حتى وقع حدوثهم، واستمر في حين الاتباع والانقلاب واستمر بعد ذلك، والله تعالى متصف في كل ذلك بأنه يعلم ويكون هذا قد كنّى فيه بالعلم عن تعلق العلم أي ليتعلق علمنا بذلك في حال وجوده أو على أنه أراد بالعلم التثبيت أي لنثبّت التابع، ويكون من إطلاق السبب ويراد به المسبب لأن من علم الله أنه متبع للرسول فهو ثابت الاتباع أو على أنه يريد بالعلم الجزاء أي لنجازي الطائع والعاصي، وكثيرًا ما يقع التهديد في القرآن وفي كلام العرب بذكر العلم، كقولك: زيد عصاك، والمعنى: أنا أجازيه على ذلك أو على أنه أريد بالمستقبل هنا الماضي، التقدير: لما علمنا أو لعلمنا من يتبع الرسول ممن يخالف، فهذه كلها تأويلات في قوله(لنعلم) فرارًا من حدوث العلم وتجدده، إذ ذلك على الله مستحيل، وكل ما وقع في القرآن مما يدل على ذلك أُوّل بما يناسبه من هذه التأويلات"[lxvi].

يظهر من تحليل أبي حيان تصريحه بأن ذكر هذه الأوجه التأويلية كان فرارًا من حدوث العلم وتجدّده، إذ ذلك على الله مستحيل، ويمكن القول في هذا السياق بأن ما أوجبَ التأويل في الآية عامل خارج لغوي، وليس لغويًا، فالتأويل في سياق هذه الآية مطلب عقدي، ومن بين التأويلات المحتملة أن يكون في الآية حذفٌ للمضاف، ومعنى هذا أن السياق قد يقبل هذا التأويل وقد يقبل تأويلًا آخر، وكذلك المخاطب، ربما قبل هنا تأويل (حذف المضاف)، أو قبل غيره من التأويلات التي ذكرها أبو حيان، وما يعنينا في هذا السياق مسألة الاحتمال في حذف المضاف التي جاءت استجابة لمطلب غير لغوي في السياق، إضافة إلى أن في قول أبي حيان " أُوّلَ بما يناسبه من هذه التأويلات"، تُظهر مراعاة السياق عند أبي حيان وقد صرح بها أبو حيان في غير موضع، ومنه قوله في سياق حذف المضاف لتعذر النسبة إلى الذوات" وهكذا حذف المضاف يقدر بما يناسب فقوله﴿ حرمت عليكم أمهاتكم﴾ [النساء: 23]، المحذوف وطء كأنه قيل وطء أمهاتكم"[lxvii].

يظهر مما تقدم أن حذف المضاف في اللغة يخضع إلى سلّميّة من حيث الأولوية، إذ لو مثلنا لظاهرة حذف المضاف بدائرة ارتدادية فإن ما يقع في قلب الدائرة سيكون من بين المواضع التي تستلزم تقدير الحذف كونه وجهًا واحدًا لاكتمال التركيب وصحته دلاليًا، وغالبًا ما يُجمع عليه علماء اللغة، ولكن الآية الحالية لن تكون في موضع قلب الدائرة، وإنما ستكون في موضع أبعد من ذلك.

الخاتمة:

يتبيّن من خلال هذه الدراسة أنّ ظاهرة الحذف لا يمكن حصرها في الاستعمال المحدّد بزمن؛ بسبب تجدّد اللغة وحركيتها، وهذا ما تنبّه إليه ابن جني عندما وصف ظاهرة حذف المضاف، بوصفها جزءًا يمثل ظاهرة الحذف، بقوله(كثير واسع)، كما أن ظاهرة حذف المضاف ترتبط بالسلامة المعنوية للتركيب أحيانًا، فهي متعيّنة وذات علاقة بصحة المعنى، كما في القسم الأول، حيث لا تستقيم الإضافة إلى الذوات، وترتبط، أحيانًا، بالمعنى مع عدم تعيّنها، وهذا من النظر النحوي، كما ذكر ابن هشام، حتى وإن لم تستلزمها حالة التركيب من حيث المعنى، كما في آيات تأويل الصفات، ومن النتائج المهمة في هذه الدراسة تقريرها أن ظاهرة الحذف تحتاج إلى النظر في تصور النحويين في التراث اللغوي العربي الإسلامي لها، من حيث النظر القواعدي، وتصوّر الظاهرة عند البلاغيين وغيرهم * في منظومة التراث العربي الإسلامي؛ للوقوف على خصائص كل نوع على حدة، بحيث يُنظر إلى الظواهر الجزئية وخصائص كل نوع منها للوصول إلى ما يحكم تلك الأنواع، وليس بوصفها بنية تحكمها قاعدة واحدة، إضافة إلى أنّ الاستعمال، مستنتَجًا من الإجراء والتأويل عند أبي حيان، ومن بعض الشواهد التي وردت عند بعض النحويين، يُظهِر عدم قدرة القواعد، على الأقل في النص القرآني، على تحديد وجه إعرابي واحد في مواضع كثيرة، غير أن هذا الحكم يحتاج إلى دراسات إجرائية على مستويات لغوية أخرى، نثرية وشعرية للتحقق منه، ما يؤكد على أن الظاهرة الجزئية في الاستعمال اللغوي يتعذر ضبطها قواعديًا.

وبالله التوفيق.

هوامش البحث:

[i] _ يُنظر: عبدالصبور، محمد. (2014). ملخص بحث على الإنترنت. **دلاليات الحذف في التراث اللغوي مقاربة في ضوء اللسانيات الإدراكية**، يونيو ، جامعة المنيا.

[ii] _ يُنظر: أبو المكارم، علي. (2007). **الحذف والتقدير**. ط1. القاهرة. دار غريب. ص9.

[iii] _ ابن جني، أبو الفتح عثمان. تح: النجار، محمد علي.(1987). **الخصائص**. ط3. مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج2. ص362.

[iv] _ ابن يعيش، موفّق الدين. **شرح المفصل**. مصر. المطبعة الأميرية. ج3. ص 23.

[v] _ المصدر نفسه، ج3، ص 63.

[vi] _ من ذلك مثلًا ما ورد في مبادئ المحادثة لبول غرايس " مبدأ الطريقة، كن واضحًا ومحددًا، وأوجز، ورتب كلامك،..." ينظر: عكاشة، محمود. (2013). **النظرية البراجماتية اللسانية(التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ**. ط1. القاهرة. مكتبة الآداب. ص 91.

[vii] _ يُنظر: أبو المكارم، علي. الحذف والتقدير. ص 10.

[viii]- ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تح: عبد السّلام محمد هارون. (1988). **الكتاب**. ط3. القاهرة. مكتبة الخانجي . ج1. ص 47، 57، 71، 72.

[ix] – المصدر نفسه. ج1. ص230 ، 212.

[x] _ يُنظر في هذا السياق: الرشود، حصة بنت زيد. (2017). **مصطلح الإضمار عند سيبويه. مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها. السعودية. ع(18). يناير**. 147_ 193.

[xi]. سيبويه. الكتاب. ج1. ص24. 25.

[xii] _ المصدر نفسه. ج3. ص289.

[xiii] _ تناول بعض الباحثين مصطلح (القلة) بالدراسة، ومن النتائج التي خلص إليها الباحثان في بحثهما، أن من أسباب ورود القليل عدم الاستقصاء التام للظواهر الموصوفة به، ما يدفع، بالمقابل، إلى أنّ الوثوق بمصطلح الكثرة مدعاة للشك في بعض الأحيان. يُنظر: العوّادي، أسعد خلف. الأصبحي، حسين ياسر سعيد. (2018). **مصطلح القلة عند النحويين المفهوم والأسباب**. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ذي قار. **المجلد** 8 العدد(2). ص1_ 34.

[xiv] _ سيبويه. الكتاب. ج3. ص 288.

[xv] _ المصدر نفسه. ج2. ص115.

[xvi] _ النمل من الآية 67.

[xvii] _ المصدر السابق. ج2. ص 179.

[xviii]– المصدر نفسه. ج1. ص280.

[xix] - نفسه. ج 1. ص280، 281.

[xx] _ الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري. **مجمع الأمثال**. المعاونية الثقافية للآستانة الرضوية المقدسة. ج1. ص9.

[xxi] _ ينظر: سيبويه. الكتاب. ج1. ص253.

[xxii] _ عبدالصبور، محمد. (2014) ملخص بحث على الإنترنت. دلاليات الحذف في التراث اللغوي مقاربة في ضوء اللسانيات الإدراكية، يونيو ، جامعة المنيا.

[xxiii] _ سيبويه. الكتاب. ج1. ص 275.

[xxiv] _ ابن يعيش. شرح المفصل. ج3. ص 63.

[xxv] _ المصدر نفسه. ج7. ص 109.

[xxvi] _ **تشومسكي، نعوم. البنى النحوية. تر: عزيز. يؤيل يوسف (1987). ط2. الدار البيضاء. مطبعة النجاح الجديدة. ص 123**.

[xxvii] _ يُنظر على سبيل المثال: غاليم، محمد. (2007). النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة مبادئ وتحاليل جديدة. طبـ 1. المغرب. دار توبقال للنشر. ص 95. ويُنظر: الأمين، خويلد محمد. دراسة التراث اللغوي في اللسانيات الحديثة. ظاهرة الحذف نموذجًا. مجلة الآداب والحضارة الإسلامية. كلية الآداب والحضارة الإسلامية. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة. الجزائر. ع 20. جانفي 2017. ص 63.

*

[xlix] _ ابن يعيش. شرح المفصل. ج3. ص 24.

[l] _ شرح المفصل. ج1. ص48.

[li] _ يُنظر: الحذف والتقدير، د. علي أبو المكارم، ص 12.

[lii] _ الأنصاري، ابن هشام. مغني اللبيب. ص 853.

[liii] _ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[liv] _ سيبويه. الكتاب ج3. ص 288.

[lv] _ المصدر نفسه. ج1. ص 255. ويُنظر: الرشود، حصة بنت زيد. (2017). مصطلح الإضمار عند سيبويه. مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها. السعودية. ع(18). يناير. 147_ 193.

[lvi] _ السيوطي، جلال الدين. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: أحمد شمس الدين. (1998). ط1. بيروت. لبنان. دار الكتب العلمية. ج2. ص 25.

[lvii] _ الأندلسي، أبو حيان ، محمد بن يوسف. **تفسير البحر المحيط**. تحقيق ودراسة: الشيخ عبد الموجود. عادل أحمد وآخرين. (1993). ط1. بيروت. لبنان. دار الكتب العلمية. ج1. ص 583.

[lviii] _ المصدر نفسه. ج2. ص 70.

[lix] _ نفسه. ج1. ص 660

[lx] _ نفسه. ج2. ص 4/ 5.

[lxi] _ يُنظر: الأنصاري، ابن هشام. مغني اللبيب. ص812. وما بعدها.

[lxii] _ غاليم، محمد. (2007). النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة مبادئ وتحاليل جديدة. ص 95.

[lxiii] _ المصدر نفسه. ص 97.

[lxiv] _ تفسير البحر المحيط. ج1. ص588

[lxv] _ نفسه. ج1. ص 616، 617.

[lxvi] _ نفسه. ج1. ص 597، 598.

[lxvii] _ نفسه. ج1. ص 660.

قائمة المصادروالمراجع:

1_ احميدة، مصطفى. (1997). **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**. القاهرة. ط1. الشركة المصرية العالمية للنشر(لونجمان).

2_ الأنباري، أبو البركات كمال الدين. تح: إبراهيم السامرائي. (1959). **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. بغداد. مطبعة المعارف.

3_ الأندلسي، أبو حيان. محمد بن يوسف. **تفسير البحر المحيط**. تحقيق ودراسة: الشيخ عبد الموجود. عادل أحمد وآخرين. (1993). ط1. بيروت. لبنان. دار الكتب العلمية.

4_ الأنصاري، ابن هشام. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. (1985). ط6. بيروت. دار الفكر.

5_ تشومسكي، نعوم. **البنى النحوية**. تر: عزيز. يؤيل يوسف. **(1987). ط2. الدار البيضاء. مطبعة النجاح الجديدة.**

6_ الجرجاني، عبد القاهر. **دلائل الإعجاز**. قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر. (2004). السعودية. دار المدني بجدة.

[xxviii] _ هارون، عبدالسلام محمد. (2001). الأساليب الإنشائية في النحو العربي. ط5. القاهرة. مكتبة الخانجي. ص 7.

[xxix] _ مرسي، ثروت. (2018). في التداوليات الاستدلالية قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورات التأويلية. ط1. الأردن. دار كنوز المعرفة. ص 125.

[xxx] _ المرجع نفسه. ص 128.

[xxxi] _ نفسه. ص 122/ 123.

[xxxii] _ الحاج صالح، عبد الرحمن. (2016) البنى النحوية العربية. منشورات المجمع الجزائري للغة العربية. ص 4.

[xxxiii] _ المرجع نفسه. ص 32.

[xxxiv] _ بودرع، عبد الرحمن. (20/ 11/ 2021). "هل من علاقة بين الدرس اللغوي العربي واللسانيات الحديثة"، النحو العربي ليس معجمًا يولد الجمل توليدً ضعيفًا. فالنحو يكشف نظام العربية. وليس مسؤولًا عن إنتاجية الظواهر". محاضرة في مجمع اللغة العربية بمكة المكرمة. رابط المحاضرة على يوتيوب: https://www.youtube.com/results?search_query

[xxxv] _ الأنباري، أبو البركات كمال الدين. تح: إبراهيم السامرائي. (1959)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء. بغداد. مطبعة المعارف. ص 60.

[xxxvi] _ **الحاج صالح، عبد الرحمن. البنى النحوية العربية. ص 34.**

[xxxvii] _ يُنظر: عبدالصبور، محمد. (2014) ملخص بحث على الإنترنت. **دلاليات الحذف في التراث اللغوي مقاربة في ضوء اللسانيات الإدراكية**. يونيو. جامعة المنيا.

[xxxviii] _ المصدر نفسه.

[xxxix] _ ينظر: المتوكل، أحمد. (2006). المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد. ط1. الرباط. دار الأمان. ص 21.

[xl] _ يُنظر: احميدة، مصطفى. (1997). نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. القاهرة. ط1. الشركة المصرية العالمية للنشر(لونجمان). ص 9.

[xli] _ مرسي، ثروت. (2018). في التداوليات الاستدلالية قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورات التأويلية. ص 144.

[xlii] _ أبو المكارم، علي. الحذف والتقدير. ص 12، ويُنظر أيضًا: ص 310.

[xliii] _ مرسي، ثروت. (2018). في التداوليات الاستدلالية قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورات التأويلية. ص 141.

[xliv] _ يُنظر: أبو المكارم، علي. الحذف والتقدير. ص 259.

[xlv] _ ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1987). **الخصائص**. ج2. ص 164، وينظر: ابن يعيش. شرح المفصل. ج3. ص 24.

[xlvi] _ سيبويه. الكتاب. ج1. ص 34.

[xlvii] _ يُنظر: الجرجاني، عبد القاهر. **دلائل الإعجاز**. قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر. (2004). السعودية. دار المدني بجدة. ص 106، وما بعدها.

[xlviii] _ جاء في مغني اللبيب عنوانًا:" إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولًا، أو ثانيًا، فكونه ثانيًا أولى" ، الأنصاري، ابن هشام. **مغني اللبيب**. تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. (1985). ط6. بيروت. دار الفكر. ص 808، وما بعدها.

2_ عبدالصبور، محمد. (2014). ملخص بحث على الإنترنت. **دلاليات الحذف في التراث اللغوي مقاربة في ضوء اللسانيات الإدراكية**. يونيو. جامعة المنيا.

3_ الرشود، حصة بنت زيد. (2017م). **مصطلح الإضمار عند سيبويه. مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها. السعودية. ع(18). يناير**. 147_ 193.

4_ الأمين، خويلد محمد. (جانفي 2017). **دراسة التراث اللغوي في اللسانيات الحديثة. ظاهرة الحذف نموذجًا.** مجلة الآداب والحضارة الإسلامية. كلية الآداب والحضارة الإسلامية. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة. الجزائر. ع 20.

5_ العوّادي، أسعد خلف. الأصبحي، حسين ياسر سعيد. (2018). **مصطلح القلة عند النحويين المفهوم والأسباب**. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ذي قار. **المجلد** 8 العدد(2).

المحاضرات:

بودرع، عبد الرحمن. (20/ 11/ 2021). "هل من علاقة بين الدرس اللغوي العربي واللسانيات الحديثة"، النحو العربي ليس معجمًا يولد الجمل توليدً ضعيفًا. فالنحو يكشف نظام العربية. وليس مسؤولًا عن إنتاجية الظواهر". محاضرة في مجمع اللغة العربية بمكة المكرمة. رابط المحاضرة على يوتيوب: https://www.youtube.com/results?search_query

7_ ابن جني، أبو الفتح عثمان. تح: النجار، محمد علي. (1987). **الخصائص**. ط3. مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

8_ الحاج صالح، عبد الرحمن. (2016). **البنى النحوية العربية**. منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.

9_ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تح: عبد السّلام محمد هارون. (1988م). **الكتاب**. ط3. القاهرة. مكتبة الخانجي

10_ السيوطي، جلال الدين. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: أحمد شمس الدين. (1998). ط1. بيروت. لبنان. دار الكتب العلمية.

11_ عكاشة، محمود. (2013). **النظرية البراجماتية اللسانية(التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ**. ط1. القاهرة. مكتبة الآداب.

12_ غاليم، محمد. (2007). **النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة مبادئ وتحاليل جديدة**. طـ1. المغرب. دار توبقال للنشر.

13_ مرسي، ثروت. (2018). **في التداوليات الاستدلالية قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورات التأويلية**.

14_ أبو المكارم، علي. (2007). **الحذف والتقدير**. ط1. القاهرة. دار غريب.

15_ الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري. **مجمع الأمثال**. المعاونية الثقافية للأستانة الرضوية المقدسة.

16_ هارون، عبدالسلام محمد. (2001). **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**. ط5. القاهرة. مكتبة الخانجي.

17_ ابن يعيش، موفّق الدين. **شرح المفصل**. مصر. المطبعة الأميرية.

الأبحاث:

1_ مصطلح القلة عند النحويين المفهوم والأسباب، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ذي قار، العراق، أ.د. أسعد خلف العوّادي، حسين ياسر سعيد الأصبحي، المجلد (8) العدد(2)، 2018م.